التوجيه المنطقي في مباحث علم المعاني – قراءة في منهج المتكلّمين–

The Logical Impact on the Rhetorical Topics Concerning Meanings. An Analytical Approach of the the *Al Moutakalimine*

*د. نور الدين دحماني

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، (الجزائر) noureddine.dahmani@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/20 تاريخ القبول: 2020/12/18 تاريخ النشر: 2020/12/24

ملخص: شهدت علوم اللغة بشكل عام وعلوم البلاغة بخاصّة خلال مراحل نشأتها تقاطعات حوارية سواء ضمن النطاق اللساني مع شتى علوم اللغة كالنحو وعلم الدلالة والنقد، أم على صعيد الاختصاصات غير اللسانية، فلطالما تقاطَعَت مباحث البلاغة العربية قديما مع تخصّصات علمية وأنساق معرفية غذّت منابتها وصقلت مفاهيمها وثقّفت آليات بحثها وشذّبت أغصانها.

ولعلّ المنطق أن يعدّ من أبرز تلك المحدّدات التي استدعاها الدرس البلاغي حينما أحدث المتأخّرون ابتداء من السكاكي قطيعة مع الذوق الفني في فهم مباحثه، فقد توسّموا في المنطق أبعادا تداولية لا سيما مع علم المعاني، ناهيك عن وظيفته في عصمة العقل من الوقوع في الخطأ. وسيسعى هذا البحث إلى تحسّس آليات اشتغال التوجيه المنطقي في مباحث هذا العلم التي كان من بينها الإنشاء والخبر وأحوال المسند والمسند إليه والقصر والوصل والفصل وغيرها، ممّا تم فهمه من قبل المتكلّمين في ضوء مقولات منطقية خالصة، انتهى بهم الحال إلى إخضاع تلك المباحث إلى صرامة التحديد والتقعيد والحصر والتفريع، مثلما كان دأبهم مع فنون البيان والبديع.

كلمات مفتاحية: علم المعاني، المنطق، المتكلّمون، الحدود، الحصر, التصديق، التصوّر، القرينة.

Abstract: There are often intersections between the various disciplines in the fields of scientific knowledge and Arabic linguistics are no exception to this phenomenon, particularly the area of rhetoric which has not been able to be developed in isolation, but has often borrowed several tools and mechanisms of other disciplines as logic, which is perhaps one of the important disciplines that the rhetorical research invoked in order to clarify its three different disciplines; "Maani, Bayane and Badie".
This research paper accordingly attempts to investigate the logical impact on rhetorical topics concerning meanings based upon an approach that existed in the ancient Arabic methods of "Al Moutakalimine" since the sixth century Hijry.

Keywords: Rhetoric, style, meaning, logic, theology, context.

***المؤلف المرسل**: نور الدين دحماني ، **الإيميل**: noureddine.dahmani@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

اتفق لأغلب العلوم أن تشهد تقاطعات مفصلية ذات فاعلية متبادَلة – إن على مستوى المنهج أو المحمولات المعرفية – من شأنها أن تحدُث فيما بينها، ولم تكن الدراسات الأدبية واللغوية العربية بمنأى عن هذه الظاهرة، ولا بدعا من ذلك الترافد الذي تتواشج فيه المنطلقات النظرية والمرجعيات الثقافية والآليات الإجرائية لأبرز العلوم؛ ذلك أن العديد من اشتغالات اللغة والأدب والنقد – قديما وحديثا ومعاصرا – لم يُقدَّر لها أن تنشأ أو تنمو في محضن منعزل مستقلّ، بل راحت تستهدي من اشتغالات أُخَر مصاقبة لها أحيانا، وبعيدة الصلة عنها أحيانا ثانية، في سعي قصدي أو عفوي للتماشي مع سنن التكامل الحضاري.

ولطالما تقاطَعَت مباحث البلاغة العربية قديما مع تخصّصات علمية وأنساق معرفية غذت منابتها وصقلت مفاهيمها وثقّفت آليات بحثها وشذّبت أغصانها، وقد اتخذ هذا التقاطع المعرفي عدّة مظاهر وأشكال، وتسمّى بعدّة مصطلحات، منها أنه عُرف بالتلاقح والتكامل وحوار التخصُّصات والدراسات البينية وغيرها. فقد حدثت حوارات معرفية بين البحث البلاغي على مدى رحلته الطويلة وبين غيره من الحقول سواء من ميدان اللغة أو غيرها.

وهذا التداخل المعرفي الواعي من شأنه إتاحة مدى إمكانية التعايش المعرفي ما بين الدراسات البلاغية وبين سائر المجالات العلمية المختلفة، ومدى قابلية تلك الدراسات على تحقيق التأقلم مع المعاصرة وتحدّياتها الراهنة بما تجمَّع لديها وتهيّأ لها من أسباب التلاقح الأصيل من جهة أخرى.

ولعلّ من أبرز مظاهر ذلك التكامل الذي حايث الاشتغالات الأدبية واللغوية على مدى العصور أننا نلفي مباحث البلاغة تفيد أيّما إفادة من المنطق والفلسفة وعلم الكلام، فما هي مظاهر ذلك الحوار المعرفي القائم بين أحد علوم البلاغة وهو علم المعاني، وبين المنطق الذي بسط منذ القديم ولا يزال سلطانه على مختلف علوم العرَب اللغوية وغير اللغوية ؟ وبتحديد أدقّ ما هي آليات التوجيه المنطقي لمباحث علم المعاني وفق منهج المتكلّمين؟

وتتحدّد أهداف البحث في محاولة إثبات الحوار المعرفي الذي كان قائما في التراث ما بين البلاغة والمنطق في ظلّ الجدل المعرفي بين الفكر العربي والفكر الأجنبي، وتداعيات ظاهرة المثاقفة، وتقويم انفتاح مناهج الدراسات البلاغية على الأنساق المعرفية، فضلا عن ترسيخ الوعي بضرورة مراجعة بعض النظريات وتثقيف المفاهيم البلاغية التي اكتنف تأصيلَها نوعٌ من التسرّع والاضطراب بسبب هيمنة التوجيه المنطقي.

2. علم المعاني/ في تطوّر المفهوم:

المعنى لغة من عَنَيْتُ بالقول كذا، أي أردت وقصدت. ومعنى الكلام ومَعْناتُهُ واحد، تقول: عرفتُ ذلك في مَعنَى كلامه وفي مَعْناة كلامه، وفي مَعْنيِّ كلامه، أي فحواه. ولعلّها من قولك عَنَوْتُ الشيء: أخرجتُه وأظهرته. قال ابن السكيت: عَنَتِ الأرض بالنبات تَعْنو عُنُوًّا، وتَعْني أيضاً عن الكسائي، إذا ظهر نبتها. يقال: لم تَعْنُ بلادنا بشيءٍ ولم تَعْنِ، إذا لم تنبت شيئاً[1].

وأما اصطلاحا فيعرّفه السكاكي بالقول: «علم المعاني هو تتبُّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره»[2]... ويقصد بالتراكيب تراكيب البلغاء التي تعدّ معيارا ضابطا لتكييف أساليب التعبير مع مقامات الكلام. أما القزويني فيحدُّه بالقول: «هو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي يُطابَق بها مقتضى الحال»[3]. وراح يحصر مباحث هذا العلم في ثمانية أبواب، أوّلها: أحوال الإسناد الخبري، وثانيها أحوال المسنَد إليه، وثالثها أحوال المسنَد، ورابعها أحوال مُتَعَلّقات الفعل، وخامسها القصر، وسادسها الإنشاء، وسابعها الفصل والوصل، وثامنها الإيجاز والإطناب والمساواة.

ويرى الميداني أن مدار علم المعاني «حول تحليل الجملة المفيدة إلى عناصرها، والبحث في أحوال كلّ عنصر منها في اللّسان العربيّ، ومواقع ذكره وحذفه، وتقديمه وتأخيره، ومواقع التعريف والتنكير، والإطلاق والتَّقْيِيد، والتأكيد وعدمه، ومواقع الْقَصرِ وعَدَمه، وحَوْلَ اقتران الجمل المفيدة ببعضها، بعطف أو بغير عطف، ومواقع كلٍّ منهما ومقتضياته، وحول كون الجملة

مساوية في ألفاظها لمعناها، أو أقلَّ منه، أو زائداً عليه، ونحو ذلك»[4]. فعلم المعاني إذن من المصطلحات التي أطلقها البلاغيون على مباحث تتصل بالجملة، وأحوال تركيبها، وحسن تأليفها على نحو يؤدّي إلى الوفاء بالمعنى.

ومعلوم أن علم النحو العربي قد درس هذه الأحوال والتراكيب، بيد أن دراسته لها اتخذت بعدا آخر، فهو مثلا حينما يدرس التقديم والتأخير، فإنه يركّز على وجوبه وجوازه أو امتناعه، ويدرس التعريف والتنكير، وأنواع الحذف ومواقعه، ويتطرّق إلى المبتدأ والخبر فيدرس أحوالهما وأحكامهما، دون أن يتعدّى ذلك، إذ لا يدرس ذلك كلّه بوصفه مطلبا بلاغيا يقتضيه الحال. فلا يسوغ إذن الفصل بين النحو والبلاغة، لأن الصلة بينهما وثيقة، فالصحة النحوية شرط ضروري للصحة البلاغية. فكأن النحو يُعنَى بالجانب الشكلي التقعيدي للتركيب، بينما علم المعاني يتحسّس روح ذلك الجانب وإمكاناته التعبيرية التي يطابق بها المتكلّم كلامه مع مقتضى الحال.

وفيما يتعلّق ببدايات نشأة علم المعاني، والروافد التي غذّت مسيرته، وأسهمت في نضجه في التراث؛ فإنها ترتدّ إلى جهود المفسّرين، والنحاة، ودارسي إعجاز القرآن، ودارسي الأدب شعره ونثره. فكان لتضافر جهود هؤلاء كلّهم دور بارز في نشأة مباحث هذا العلم الذي يُعدّ الركن الأوّل في علوم البلاغة العربية[5]. ولم يشر الأوائل في كتاباتهم إلى هذه التسمية التي أُطلقت على هذا العلم، رغم أنه وردت في تلك الكتابات إشارات ذات أهمية إلى مباحثه.

ويرى أحمد مطلوب في معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها أنه «ليس في كتب البلاغة الأولى إشارة إلى هذا العلم، ولا نعلم أحدا استعمله قبل السكاكي بمعناه المعروف، وكان الأوائل يستخدمون مصطلح "المعاني" في دراساتهم القرآنية والشعرية، فيقولون "معاني القرآن" أو "معاني الشعر" ويتخذون من ذلك أسماء لكتبهم...»[6].

وإذا ما استقصينا الأمر في التراث فإننا نلفي مصنّف الصاحبي لابن فارس يحوي بابا موسوما بـ (معاني الكلام) ضمَّنه مباحث عشرة تدور حول الخبر والإنشاء مما عُدَّ أهم أبواب علم المعاني بعد ذلك، الأمر الذي يشير إلى أن ابن فارس كان أوّل من أطلق مصطلح (معاني الكلام) على تلك المباحث[7]. ولعلّ أقرب مصطلح ظلّ مقترنا بعلم المعاني هو مصطلح النظم الذي أحاطه الأشاعرة باهتمام بالغ. وفي القرن الثالث الهجري تناول أبو عبيدة (ت 210 هـ) في (مجاز القرآن) كثيرا من المباحث البلاغية المتصلة بعلم المعاني كالحذف والاستفهام والاطناب، وقد صنع الفرّاء (ت207 هـ) نظير ذلك في كتابه (نظم القرآن).

3. مفهوم المنطق ووظيفته:

يحيل المنطق في أصل الاشتقاق اللغوي إلى: الكلام. وقد نطق نطقا، وأنطقَه غيره وناطقه واستنطقه؛ أي: كلّمه. والمنطيق: البليغ. وقولهم: ما له صامت ولا ناطق، يريدون بالناطق: الحيوان، وأما الصامت فما سواه[8]. وجاء في لسان العرب أنّ المِنْطِيق هو البليغ، نحو قول الشاعر:

والنَّوْمُ يَنْتَزِعُ العَصا من رَبِّها ويَلوكُ ثِنْيَ لسَانِهِ المِنْطِيقُ

وقد أَنْطَقَه الله واسْتَنْطقه؛ أَي: كلَّمه وناطَقَه. وكتاب ناطِقٌ بيِّن على المثل كأَنّه يَنْطِق... وكلام كلّ شيء مَنْطِقُه، ومنه قوله تعالى: (عُلِّمْنا مَنْطِقَ الطير)...[9]. وجاء في محكم التنزيل الفعل (نطق) في سياقات قرآنية شتّى تعزّز المعنى الاشتقاقي؛ إذ يقول الحقّ تبارك وتعالى:

– (هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ*)، الجاثية، 29.

– (وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى *)، النجم، 1–3.
– (قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ *)، الأنبياء، 63.

وجماع ما تشي به دلالة النطق في هذه الآيات الإفصاح والإفضاء الكلامي؛ سواء من خلال السياق المجازي لنطق الكتاب المراد به شهادته على أعمال الناس في الآخرة، أم في حيّز الأداء الصوتي بالنسبة لنفي أن يكون الكلام الموحى به إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم صادرا عن الهوى، أم في سياق الافتراض الحجاجي الذي حاجّ به إبراهيم عليه السلام قومه حول عجز أصنامهم عن دفع الأذى عنها. ولعلّ دلالة الكلام اللساني المستفادة اشتقاقيا وقرآنيا شهدت انزياحا لتشير إلى استخدام لفظة (منطق) للدلالة على الكلام العقلي الذي نروم ضبطه اصطلاحا.

يعدّ أرسطو من أبرز من ارتبط بفكره هذا المفهوم حتى غدا ملازما له كلقبه، فهو أوّل من رتّب قواعد علم المنطق، ورتّب مسائله وفصوله، وأطلق عليه التحليل. ولعلّ أول من سمّاه المنطق هم شرّاحه، ليشيع اصطناع هذه التسمية بعد ذلك، وسماه العرب علم المنطق تارة، وعلم الميزان تارة أخرى، وإنما سمي بالمنطق لأن النطق يطلق على اللفظ وعلى إدراك الكلّيات وعلى النفس الناطقة. ويُطلق على كُتُب أرسطو الخاصّة بالمنطق بالأرغانون [10].

أما ابن سينا فيعرّفه بقوله " إنه الصناعة النظرية التي تعرفنا من أي الصور، والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حدًّا والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهانا "[11] ، ولكونه آلة في تحصيل العلوم الكسبية النظرية والعملية لا مقصودا بالذات، أَطْلَقَ عليه (خادم العلوم). ويرى "**أبو نصر** الفارابي" أنه: "الصناعة التي تعطي بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوّم العقل وتسدّد الإنسان نحو طريق الصواب، ونحو الحقّ في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات "[12]. ونظرا لكونه حاكما على جميع العلوم في الصحّة والسقم والقوّة والضعف سماه بـ (**رئيس العلوم**)[13]. وجاء في التعريفات أن «المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فهو علم عملي آلي كما أن الحكمة علم نظري غير آلي»[14]. وهذا عين ما قرّره **ابن خلدون** حينما ذهب إلى أن «المنطق قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعرِّفة للماهيات والحجج المفيدة للتصديقات»[15].

وقد يطلق المنطق على ما بين الأشياء الواقعية من ارتباط ضروري وتسلسل محكم ونظام دقيق، إذ يُقال منطق الطبيعة ومنطق التاريخ ومنطق العواطف. ويطلق اصطلاح المنطق الطبيعي على المنطق الابتدائي الذي لم يهذّبه العقل. إن نسبة هذا المنطق إلى المنطق الحقيقي كنسبة أدوات العصر الحجري إلى آلاتنا الدقيقة، والمنطق الطبيعي عند "أوغست كونت" فنّ الإقناع، وهو يعتمد على روابط العواطف والانفعالات لتيسير التأليف بين الأفكار[16].

ولكون علم المنطق مناط قياس درجة الصواب والخطأ والصحّة والفساد أطلق عليه صاحب "كشف الظنون" (**علم الميزان**)، فقد أورد أنّه «علم يتعرف منه كيفية اكتساب المجهولات التصورية والتصديقية من معلوماتها، وموضوعه: المعقولات الثانية من حيث الإيصال إلى المجهول أو النفع فيه، والغرض منه ومنفعته: ظاهرتان من الكتب المبسوطة في المنطق... وهو أصل كل علم وتقويم كل ذهن. قال الغزالي: من لم يعرف المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلا» وسماه: (**معيار العلم**)»[17]. يدعم هذا الكلام العمق المعرفي الشامل لعلم المنطق الذي أمسى مفتاحا لمغاليق المسائل النظرية والعقلية، بحيث استطاع أن يمدّ جميع

الأنساق بآليات صارمة للفهم السليم بمنأى عن أيّ فساد قد يعتور التصور العقلي، وذلك ما صدّقه واقع علوم اللغة العربية عموما.

من خلال هذه التحديدات المفهومية إذن نستيقن أن المنطق يُعدّ الآلة التي توجّه الذهن وتضبط حركاته وتجعله على انسجام تامّ بعيدا عن كل خطأ، فهو جملة القواعد التي توجّه الفكر نحو الصواب وتحميه من التناقض مع ذاته، وذلك بهدف ضمان الوصول إلى تفكير صحيح،.ويرجع الفضل في تأسيس القوانين المنطقية إلى المعلّم الأول أرسطو.

4. دواعي جنوح البلاغيين المتكلّمين إلى اعتماد المنطق:

كثيرا ما تتداخل المعارف والعلوم وتتلاقح، فتتبادل التأثير ويغذّي بعضها بعضا، ومن ذلك ما وقع بين المنطق والبلاغة طوال العهد العباسي إبّان انفتاح الثقافة العربية على غيرها من الثقافات المتحضرة. وينبع هذا التداخل من الفلسفة والمنطق ويصبّ في البلاغة وليس العكس، ومردّ ذلك أن المنطق لا يحتاج لأيّ علم من العلوم، بينما العلوم الأخرى تحتاج إليه. مما جعل بعض المناطقة ينظرون إليه باعتباره المدخل لكل العلوم، فقد ذهب أرسطو إلى أن "المنطق نسق من القواعد التي يمكن أن يتمّ الاستنباط وفقا لها. وهذا يعني أن العلوم الأخرى لا بد وأنها تحتاج المنطق كعلم للاستنباط"[18].

والناظر إلى الثقافة العربية الإسلامية يلمس بيسر أنّ المنطق قد أثّر فيها كثيرا، بحيث أفاد منه علم الكلام والفلسفة، وأفادت منه العلوم الدينية كالأصول، وأفاد منه النقد الأدبي في بعض مناهجه، وتتجلّى إفادة هذه العلوم من المنطق في ضبط مناهجها وجعلها قائمة على البحث الدقيق المحكم.

وإذا ما تحسّسنا مدى تأثير الفلسفة وفروعها كالمنطق وعلم الكلام في البلاغة، فإننا نلحظ أن هذا التأثير كان قويا واسع المدى، يشمل جميع مراحل تطوّرها، فقد نشأت البلاغة في أحضان كثير من العلوم كان المنطق والكلام على رأسها، والدليل على هذا أن أكثر البلاغيين كانوا يتعاطون الفلسفة والكلام، ولعلّ من أبرزهم بشر بن المعتمر، والجاحظ، وقدامة بن جعفر، والباقلاني وعبد القاهر الجرجاني، والقاضي عبد الجبار، والزمخشري والسكاكي وغيرهم، وقد كان لصلة رجال البلاغة بالفلسفة أثر في توجيه الأبحاث البلاغية توجيها كلاميا فلسفيا، ممّا حدا بأحدهم إلى الذهاب إلى أن البلاغة كانت وديعة في يد المتفلسفين على مرّ العصور[19].

لما كان الأصل في البلاغة العربية قيامها منذ نشأتها على السليقة والفطرة مما يعدّ مرتكزا أصيلا للذوق الفني الذي بات الموجّه الحيوي لفهم شتى مظاهرها الجمالية في الكلام؛ فإن مسألة تأثّرها بالمنطق الذي توغّل إلى رحاب الدراسات البلاغية يعدّ أمرا حادثا، وذاك أمر فرضته في نظرنا جملة من الاعتبارات التاريخية والمعرفية، أبرزها ما يأتي:

1.4 ابتعاد الدرس البلاغي مكانيا عن بيئة الفصاحة وموئلها: وذلك أمر استتبع الفتوحات الإسلامية التي اقتضت اتساع رقعة البلاد العربية الإسلامية، ولعلّ ذلك ما حمل الدارسين المتكلّمين على الانفتاح على الأدوات المعرفية لسائر الأمم، وأغراهم بالنهل من معين علومها، وهذا ما أدّى إلى تعميق الهوّة بين مباحث البلاغة والذائقة الفنية التي بدأت تعرف فتورا لصالح التفكير المنطقي، فلم تعد البيئة العربية المحضن الوحيد للإبداع الأدبي شعرا ونثرا، ولا للاشتغال البلاغي والنقدي، بل ظهرت بيئات جغرافية مشرقا ومغربا ذَوَى فيها أَلَق الفنّ وخَفَتَ وهج القريحة، وتغيّرت مقاييس تقويمه وفهمه ودراسته.

2.4 ابتعاد الدرس البلاغي زمنيا عن الذائقة الفنية: ذلك أنّ هذا التوجيه المنهجي ذا الطبيعة المنطقية في فهم مسائل البلاغة بدأ يترسّخ مع مرّ العصور، مع ابتعادها عن زمن الفصاحة الذي وسم الألسنة بطابع البيان الناصع، وهذا أمر طبيعيّ فكلّما بَعُد الأمد بالأمم عن ظواهر ميّزت محطّات من تاريخها إلا واضمحلّت رؤيتها لها وشحبت، بفعل التطوّر الحضاري وما استتبعه من تحوّلات ثقافية . لأن لكلّ عصر نمطه الفكري الخاصّ. وقد غدا استحكام التوجيه المنطقي يتعزّز أكثر ويتّخذ إطارا منهجيا واضحا منذ عصر السكاكي الذي تحدّد في القرن السادس الهجري، ومرورا بشرّاح مفتاحه، الذين شكّلوا مدرسة تعليمية عمّقت المنحى الاختزالي ضمن البحث البلاغي.

3.4 تحوّل الموقف من البلاغة: وذلك بخروج البلاغة من نسقها الفني الخالص الذي نشأت وترعرعت فيه، وبلغت من خلاله أوج نضارتها من خلال صلتها المباشرة بسلطة الأدب شعره ونثره، إلى ميدان البحث والتجريب العلمي، لا سيّما مع مساعي المتكلّمين إلى توظيفه توظيفا يخدم قناعاتهم وسجالاتهم المذهبية، الأمر الذي اقتضى منهم التوسّل بمفاهيم وتصوّرات دخيلة على الثقافة العربية وطبيعة آدابها، وهو الأمر الذي عبّد السبيل للمنطق كي يبسط سلطانه.

4.4 النزوع المعرفي إلى اعتناق كلّ جديد وافد: تقتضي الدورة الحضارية أن تنهَل الأمم من معارف بعضها البعض بغية المثاقفة والإفادة المتبادلة وتعزيز وعي مسائل تلك المعارف، ولعلّ ذلك أن ينسحب على المتأخّرين حينما تأثّروا بالمنطق ولمسوا فيه أمرا جديدا لم يألفوه، خليقا بأن يلتفت إليه لاستقصاء مسائله العقلية، بعد أن ذاعت ترجمته في الآفاق، وحظي باهتمام الدارسين ليس ضمن حقل الفلسفة فحسب، وإنما ضمن حيّز سائر العلوم الأخرى لاسيما اللغوية منها.

فانصرفوا إليه بداعي الانبهار العلمي وكأنه (موضة) معرفية جديدة، شأن ما يحدث في عصرنا من تأثّر الباحثين العرب بمنجزات الدرس اللساني المعاصر وحقوله كلسانيات النص واللسانيات التطبيقية واللسانيات التداولية والأسلوبية... هكذا راح أولئك المتأخّرون يسقطون مقولات المنطق على مسائل الدرس البلاغي لا سيما في المنحى التطبيقي، مما انتهى بهم إلى سلوك مسار التقعيد والتقنين، فلا يبعد أن تكون هيمنة التوجيه المنطقي وغلبته على مباحث علم المعاني متأتّية من هذا السبب.

ومن نافلة القول إنّ هذه الاعتبارات والعوامل يمكن أن تُعدّ في تقديرنا ردّا على الجدل الذي أفضى إلى نقد لاذع ومجحف لطالما وُجّه إلى السكاكي من أنه أقدم على قتل البلاغة وتجفيف منابع الفن والجمال من خلال إقحام المنطق في دراسة مباحث البلاغة بعامة وعلم المعاني بخاصّة، فالرجلُ فضلا عن تلك الاعتبارات ألّف (المفتاح) في عصر بدأ فيه الضعف يدبّ على الثقافة العربية إجمالا، والذبول يطرأ على علوم البلاغة بخاصة.

كما أنّه من جانب آخر وجد أن مباحث البلاغة قد أورقت أفنانها ونضجت ثمارها واستوت أغصانها من قبل سابقيه الذين استكملوا بحثها النظري والتطبيقي الذي تكثّف وتشعّب، فلم يجد بدّا من تخليصها من كثرة الشروح والتعليقات والشواهد، بغية تيسير تلقينها للناشئة، وهذا ما يبرّر سعي من لفّ لفّه من شرّاح مفتاحه وملخّصيه إلى ترسيخ الغاية التعليمية للبلاغة على مدى العصور اللاحقة إلى اليوم، وهو ما أدى إلى مآلها الاختزالي.

ولتأثير المنطق في المباحث البلاغية صور ومظاهر كثيرة منها:

– قيام المتكلمين بوضع المصطلحات التي أمدّوا بها البلاغة أثناء نموها وتكوينها بحيث استفادت من ذلك في وضع أسسها وتدعيمها وجعلها نشاطا خاصا قائما بذاته.

– ظهور الفنون البلاغية على يد باحثين في الإعجاز وأغلبهم من المتكلّمين الذين تمثّلوا المنطق واعتمدوا عليه في أبحاثهم العقدية.

– النزعة الجدلية الحجاجية التي هيمنت على البلاغة، ولا سيّما لدى المتكلّمين، الذين سعى كلّ منهم إلى الاحتجاج لمذهبه والانتصار لفكرته.

– الكلام على أوجه الحسن الفلسفي كما نجد في البيان، والكلام على الأسباب والمسبّبات، كما نجد في المجاز المرسل، والكلام على الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي كما نجد في علم المعاني، وهي مسألة أدّت إليها الفلسفة الإلهية التي دأبت على الخوض في الغيبيات[20].

وازداد تأثير المنطق في البلاغة قوة عند المتأخّرين، فالسكاكي مثلا حين ألّف كتابه مفتاح العلوم في العلوم الأدبية أردف علوم البلاغة بالبحث المنطقي في الحدّ والحصر والاستدلال، معلّلا ذلك بأنّ "تتبّع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصّها، ممّا يلزم صاحب علم المعاني والبيان"[21]، فقد جعل معرفة المنطق ضرورية لمن يتعاطى البلاغة، فهو عنده دعامتها التي يتأسّس عليها وعي مسائلها.

ويتمحّض للدارس ذلك التوجيه البارز للمداخل المنطقية التي انطلق منها البلاغيون المتأخّرون تمهيدا لمباحث للبيان مثلا، حينما تكلّموا عن الدلالة وشروطها وأقسامها الوضعية، والعقلية، وقد أفضى هذا التأثير إلى ظهور مدرستين في البحث البلاغي نصّ عليهما أبو هلال العسكري بقوله: "وليس الغرض في هذا الكتاب سلوك مذهب المتكلِّمين، وإنما قصدت فيه مقصد صُنَّاع الكلام من الشعراء والكتاب، فلهذا لم أطل الكلام في هذا الفصل"[22]. فالعسكري في هذا النص يذكر مدرستين في البحث البلاغي هما: المدرسة الكلامية، والمدرسة الأدبية، ويسميها "صنّاع الكلام" وسألقي على كل مدرسة نظرة موجزة لتتضح معالمها:

أ . المدرسة الكلامية: وتتميز بالجدل والمناقشة والتحديد اللفظي، والعناية بالتعريف الدقيق الصحيح، والحرص على القواعد المحدَّدة مع الإقلال من الشواهد الأدبية، والاعتماد على المقاييس الفلسفية والقواعد المنطقية في الحكم بحسن الكلام وجودته أو بقبحه ورداءته دون نظر إلى معاني الجمال وقضايا الذوق. وتعنى المدرسة الكلامية –غالبا– بإعجاز القرآن الذي هو ملتقى ما بين الأدب والعقائد والفلسفة الإلهية وما أشبهها[23].

ب.. المدرسة الأدبية: وتتميّز بالإكثار من الشواهد نثرا وشعرا، مع الإقلال من التعاريف، والقواعد والأقسام، وتعتمد في النقد الأدبي على الذوق الفني والحاسة الجمالية أكثر من اعتمادها على المقاييس الفلسفية وسلامة النظر المنطقي.وتعنى هذه المدرسة بالتكوين الأدبي والتمرين على صناعة الجيد من الكلام، وتربية الذوق النقدي، وعندما تخوض في مسألة الإعجاز تخوض فيها خوضا أدبيا – غالبا – مستنطقة أفاق البراعة البيانية ونتوءات الأداء الفني في التعبير[24].

وبالرجوع إلى تاريخ البلاغة واستعراض ما كتب حوله إلى عصرنا الحاضر، نجد أنّ المدرسة الكلامية المنطقية قد غلبت على البحث البلاغي بحكم سبق الاتصال الكلامي بحياة البلاغة ومواكبته إياها طوال عمرها، وقد أفضى ذلك إلى انفصال البلاغة عن النقد منذ القرن الرابع الهجري[25]. بحيث أصبحت متقدّمة الوظيفة، تسبق الإبداع، فالبلاغي يضع القواعد ويتولّى الأديب احتذائها

والنسج على منوالها، بينما بقي النقد كما كان متأخّر الوظيفة يأتي بعد إنشاء الكلام الفني لينظر فيه وفق مقاييس نقدية يقدّر بها الكلام لبيان ما فيه من جودة ومآخذ.

وقد أدى انفصال البلاغة عن النقد تحت تأثير المنطق وعلم الكلام إلى ظهور المنهج التقريري في مقابل المنهج الفني التأثّري، ويتميّز المنهج الأول بأنه منهج عقلي علمي يقوم على التعاريف والتقاسيم، ويصدر عن آراء سابقة في موضوعات الأدب ومعانيه ويحاول أن يخضع لها الشعراء والكتاب، مما جعل بعضهم يمقت هذا النوع من التحكّم في الإبداع، يقول البحتري[26]:

كَلَّفْتُمُونا حُدودَ مَنْطِقِكُم فالشعْرُ يُغْني عَنْ صِدْقِهِ كَذِبُه

ولمْ يَكُنْ ذو القُروحِ يَلْهَجُ بالـ ـمَنْطِقِ، ما نَوعُه وما سَبَبُه

والشعرُ لَمْحٌ تَكْفِي إشارَتُه وليس بالهَذْرِ طُوّلَتْ خُطَبُه

وقد خَطَت المدرسة الكلامية مع المتأخّرين خطى بعيدة في التوسّل بالمنطق على يد السكاكي الذي جعل البلاغة أبوابا وفصولا، وفرّع مسائلها وشقّق أقسامها ووضع لها الحدود المركزة والقواعد المحددة بحيث تغلغل إليها المنطق وأصبحت كثير من أساليبها لا تفهم إلا به ومن خلاله.

5.من مظاهر التوجيه المنطقي في مبحث الحذف التركيبي:

الحذف باب من أبواب علم المعاني قد يطرأ على المسند أو المسند إليه في التركيب العربي، ونرتئي لتوضيح بعض تجلّيات الأثر المنطقي في هذا المبحث الاقتصار على حذف المسند حسبما بيّنه أبو يعقوب السكاكي، فالحال الداعية إليه متى كان ذكر المسند إليه بحال يُعرَف منها المسند وتعلّق بتركه غرض معيّن من الأغراض الآتية:

1.5 اتّباع الاستعمال كقولهم ضربي قائما وأكثر شربي السويق ملتوتا وأحطب ما يكون الأمير قائما وقولهم.كل رجل وضيعته وقولهم لولا زيد لكان كذا ونحو ذلك،

2.5 توخّي الاختصار والاحتراز عن العبث كما إذا قلت خرجت فإذا زيد أو قلت زيد منطلق وعمرو، وقوله عز من قائل " أفأنبئكم بشر من ذلكم النار " إذا حملته على تقدير النار شر من ذلكم،

3.5 ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث نحو قول الشاعر:

قالتْ وقَدْ رَأَى اصفِراري مَنْ بِه وتَنهَّدَتْ فأَجبْتُها: المُتَنَهَّد

فتقدير الكلام: هو المتنهَّد، وستعرف في الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا:أي التقديرين أولى وقوله: **نحْنُ بما عندنا وأنت بما عِندَكَ راضٍ، والرأيُ مُختَلِفٌ**

أي: نحن بما عندك راضون.

4.5 تخييل أن العقل عند الترك هو معرفة، وأن اللفظ عند الذكر هو معرفة من حيث الظاهر وبين المعرفين نون، نحو قوله عزّ وعلا (**وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ**)، **التوبة: 62.**

5.5 **أن يخرج ذكره على ما ليس بمراد** كما إذا قلت في أزيد عندك أم عمرو أم عندك عمرو فانه يخرج أم عن كونها متّصلة على أنها منقطعة.

6.5 **اختبار السامع هل يتنبه عند قرائن الأحوال** أو ما مقدرا تنبهه عندها.

7.5 **طلب تكثير الفائدة بالمذكور** من حمله عليه تارة، وحمله على غيره تارة أخرى كقوله تعالى: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)، لحملها تارة على فصبر جميل أجمل، وحملها أخرى على فأمري صبر جميل معروفة بالقول دون الفعل[27].

ويسعى الباحث "رجاء عيد" إلى تقديم مقاربة نقدية بشأن مبحث الحذف ووقعه البلاغي، إذ يذهب إلى أنه لا يسوغ لاعتبارات فنية حصر أغراض الحذف ومواضعه، لأنها حسب ما يرى ليست تقعيدا منطقيا مقنّنا، وإنما هي مواقف فنّية ندركها من الموقف كلّه، إذ قد توجد هناك أغراض فنية أعمق وأدقّ وألطف مما أومأ إليه البلاغيون القدامى، ومن ثمة ينبغي تحسّس الوقع الجمالي لنسق التركيب من عمق العمل نفسه، ومن بنيته الفنية الخاصة به[28].

ويثور على التفسير الذي لطالما ردّده البلاغيون بشأن حذف المسند إليه، ومفاده أن مسوّغه يكون إما لمجرَّد الاختصار والاحتراز عن العبث، وإما لضيق المقام، وإما التخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وأن في ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ، وإما لاختبار تنبُّه السامع له عند القرينة[29]، ويستشهدون له بالبيت الآتي:

قالَ لي كيفَ أنتَ؟ قلتُ عليلُ سَهَر دائِمٌ وحُزنٌ طَويلُ

إنه يعتبر أن هذا التفسير غير مُقْنِع، مما حدا به لأن يستبعد تلك المسوّغات، ذاهبا إلى أن «إحساس الشاعر بالعلّة مثلا قد يكون تضخّم حتى شمل مساحة عريضة من ذاته، فأصبح ذكر ذاته لا قيمة له، لأنها منسحقة تحت لفظ "عليل"، أو كأن قول مخاطبه له: كيف أنت؟ تفجير لألمه الذي يكتمه، وسرعان ما وجد متنفّسا في بيان علّته التي امّحت أمامها ذاته. والأمر لا يحتاج لإعمال أيّ تخييل لندرك أنه يقصد أنا عليل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم لا يكون ذلك نسقا لغويا طبيعيا ونوعا من الأداء اللغوي في اللغة نفسها»[30]. وتوجيه تأويلي كهذا ينمّ عن اقتدار معرفي في التماس فهم حصيف يجمع بين التوجيه النفسي والتوجيه الأسلوبي يتناغم وآفاق البحث الحديث.

6.من مظاهر التوجيه المنطقي في مبحث الاستفهام:

نظر البلاغيون المتكلّمون إلى أسلوب الاستفهام نظرة مكمّلة للمنظور النحوي، لم تخل هي أيضا من بصمات المنطق الذي غدا علامة مسجّلة إن جاز التعبير وسمت جميع قضايا البلاغة لديهم. وصنفوه ضمن الكلام الإنشائي الطلبي الذي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، ولا يمكن الحكم عليه بالصدق أو الكذب لذاته، لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي يطابقه أو لايطابقه. فهذا التحديد يرتهن إلى مفاهيم منطقية واضحة **كالطلب وثنائية الصدق والكذب** التي تعدّ ميزانا لقياس الصحّة المنطقية للكلام، ومدى **مطابقة الموضوع** من عدمها، وهذا يقترب من وظيفة المنطق المتمثلة في عصمة العقل من الوقوع في الزلل والتناقض.

وحقيقة الاستفهام أنه طلب العلم.بشيء لم يكن معلوما من قبل، وذلك بواحدة من أدوات الاستفهام الإحدى عشر، والتي تنحصر باعتبار الدلالة إلى ثلاثة أقسام:

أ) – قسم يدلّ على **التصوّر والتصديق معا** (الهمزة).

ب) – قسم يدلّ على **التصديق** وحده (هل)

ج) – قسم يدلّ على **التصوّر** وحده، وهي سائر أدوات الاستفهام (من– ما– متى– أيّان– كيف– أنّى– كم– أين– أيُّ).

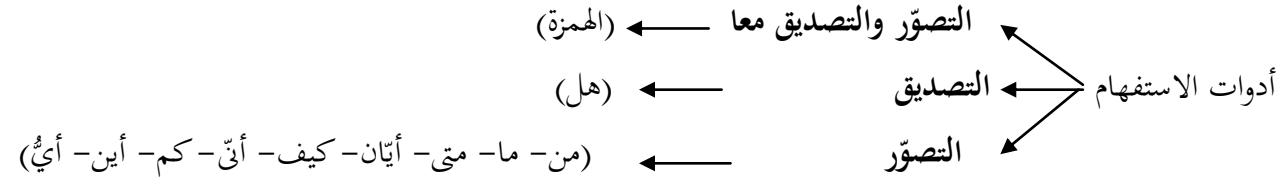

والتصوّر هو طلب تعيين المفرد، كأن نقول: أخالد نجح أم سعيد؟ فنحن نعرف أن نجاحا قد حصل، ولكننا نطلب من أُسنِد إليه النجاح، فتكون الإجابة إما خالذ أو سعيد[31]. والتصوّر عند علماء النفس هو حصول صورة الشيء في العقل، وعند المناطقة إدراك الماهية من غير ، يُحكَم عليها بنفي أو إثبات. والتصورات هي المعاني العامّة المجرّدة[32].

والتصديق طلب إدراك النسبة بين المسند والمسند إليه ثبوتا أو نفيا، كنسبة الفعل إلى الفاعل في نحو: (أقرأت كتاب الجاحظ؟)، ونسبة الخبر إلى المبتدأ في نحو: (هل الدرس مفهوم؟)؛ فالأداة إذا ما استُخدمت في معرض التصديق اقتضت أن يكون الجواب عنها ب(نعم) أو (لا) ما لم تخرج عن معناها الاستفهامي[33]. فالعلم عند فلاسفتنا القدماء إما تصوّر فقط، وهو حصول صورة الشيء في العقل، وإما تصوّر معه حكم، وهو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، ويقال لهذا الحكم المصحوب بحكم تصديق، ويكتسب التصديق بالقياس أو ما يجري مجراه، خلافا للتصور الذي يكتسب بالحدّ أو ما يجري مجراه[34].

تعدّ **الهمزة** أمّ أدوات الاستفهام، تُستخدَم **للتصوّر أو التصديق**، ويليها المسؤول عنه، ففي التصديق نقول: **أصليت العصر؟** فتُجاب بنعم أو لا، وفي التصوُّر نقول: **أمسافر أنت إلى تونس أم المغرب؟** فيعيّن لك في الجواب واحدا منهما: تونس أو المغرب، ويذكر في التصوّر بعد الهمزة (**أم**) وتُسَمّى: **أم المتصلة المعادلة**؛ متصلة: لأن ما قبلها متّصل بما بعدها، أو لأنّ الاستفهام ينسحب على ما بعدها[35]، ألا ترى أنه قد دخل (**المغرب**) في صيغة السؤال.

وتسمّى المعادلة: لأن الكلمة التي تأتي بعدها مباشرة ينبغي أن تعادل جنس الكلمة التي دخلت عليها همزة الاستفهام؛ إن إسما فإسم، وإن فعلا ففعل، وإن حرفا فحرف؛ لذلك لا يستقيم القول أخالد جاء أم ذهب، لأن اللفظ الذي سئل عنه بالاستفهام إسم واللفظ بعد أم فعل، وإنما يستقيم إذا قلنا: **أخالد جاء أم محمد؟، أجاء محمد أم ذهب؟، أفي الدار أبوك أم في المسجد؟ أمع صديقك لعبت أم مع أخيك ؟ أإلى الجامعة تذهب أم إلى المكتبة؟**

ويمكن التمثيل لذلك من قول الله تعالى:

– **(يا صاحِبَيْ السجْن أَأَرْبابٌ مُتَفَرِّقون أم الله الواحِد القَهَّار)**، يوسف 39.

– **(يتوارَى من القوم من سوء ما بُشِّرَ به أَيُمْسِكُه على هَوْن أَمْ يَدُسُّهُ في التراب ألا سَاءَ مَا يَحْكُمُون)**، النحل 59.

– **(أَلَهُم أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشونَ بِها أَمْ لَهُم أَعْيُنٌ يُبْصِرونَ بِهَا أم لهم آذان يَسْمَعُون بها)**، الأعراف 195.

وقول المثقّب العبدي[36]:

وما أدري وقد وجَّهْت وَجْهي أُريدُ الخَيْرَ أَيُّهُما يَلِينِي

أَلْخَيْرُ الذي أنَا أَبْتَغِيهِ أمْ الشرُّ الذي هو يَبْتَغيني.

هل: تستخدم في طلب التصديق فقط، لذلك لا تذكر بعدها أم المتصله المعادله لأن ذلك يؤدي إلى التناقض، فالسؤال بهل يقتضي جهلك بالحكم، وذكر المعادل بعدها يشير إلى معرفتك بالحكم، فيجتمع في العبارة ذاتها علمك بالحكم وجهلك به، فلو قيل: **هل دخل الأستاذ أم خرج؟** لأدركت أن الكلام قبل أن يدلّ على جهل السائل بنسبة الدخول إلى الأستاذ أتحقّقت أم لم تتحقّق، ومجيئ (**أم**) واللفظ الذي بعدها يدلّ على معرفته بالحكم وطلبه تعيين مفرد، وهذا أوقعه في التناقض. وحينما ترد (**أم**) في الفصيح من الكلام تكون منقطعة بمعنى (**بل**)، فتدلّ على الإضراب نحو قول الشاعر:

هل يَسمَعَنّ النضْرَ إذَا نَادَيْتَه أمْ كَيْفَ يسمَعُ ميِّتٌ لا يَنْطِقُ؟

فأم هنا منقطعة بمعنى (بل) تفيد **الإضراب**. والإضراب هو الانتقال من شيء الى شيء أشد منه فانتقل الشاعر من تخيل أن النظر ممكن له الاستماع للنداء، ثم انتقل إلى ما هو أشد منه وأوكد من حيث أن الميت الذي فقد الحس يستحيل منه ذلك.

7.معاني الاستفهام وأغراضه:

قد يراد من الاستفهام معاني وأغراض مجازية غير طلب العلم بشيء لم يكن معلوما. والتصديق والتصوّر والمعادلة والاتصال والإضراب والعلاقة السببية بين عناصر الاستفهام وهي مناط تحديد دلالات الاستفهام، مقولات فلسفية منطقية توسّل بها التكلّمون لعضد تصوّر معياري للاستفهام.

وتحديد دلالات الاستفهام وأغراضه البلاغية لسائر أدواته (الأسماء) المستفادة من سياق الكلام وقرائن الحال والمقال خاضع أيضا للتوجيه المنطقي القائم على الإغراق في التقسيمات والتفريعات نحو خروج الاستفهام عن غرضه الحقيقي لأداء معاني متعدّدة كالتقرير والتعجُّب والنفي والإنكار والنهي والتوبيخ والتعجيز والتخيير...[37]

8.من مظاهر التوجيه المنطقي في مبحث القصر:

يتمحّض للعيان بيسر أن أسلوب القصر من أكثر الأساليب العربية التي خضع فهمها من لدن المتأخّرين إلى سلطان المنطق، فهو لغة من الحبس، لقوله تعالى: **[حُورٌ مَقْصُوراتٌ في الخِيَام]** – الرحمن: 72. أما اصطلاحا فهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، أو هو إثبات حكم في الكلام ونفيه عن سواه، بإحدى طرق القصر، ومثال ذلك أننا إذا قلنا (المتنبي شاعر) نكون قد نسبنا الشاعرية الى المتنبي بجملة خبرية خالية من أيّ تأكيد، لأنّ الموقف لا إنكار فيه، لكننا لم نقصرها عليه بمعنى أنه قد يشترك مع المتنبي أشخاص كثيرون في هذه الصفة . لأنه ليس ثمّة ما يشير إلى أنها مختصّة به لا تفارقه لغيره.

أما إذا قلنا (ما شاعر إلا المتنبي)، فالتعبير يكون قد اكتسب صفة التخصيص والملازمة عن طريق نفي الشاعرية عن كلّ إنسان وإثباتها للمتنبي وحده من قبيل الادعاء المجازي لغرض المبالغة. والموقف الذي اقتضى إضافة (ما + إلا) هنا هو موقف المبالغة في فهم الصفة وإسنادها إلى الموصوف، ذلك أن شدّة إعجاب الناس بشعر المتنبّي جعلتهم يتصوّرون أن لا شاعر سواه.

وتتحدّد ملامح الصبغة المنطقية في مبحث القصر كالآتي:

– في تعريفهم لطرفي القصر قالوا: **المقصور**: وهو الشيء المخصّص، أما **المقصور عليه**: فهو الشيء المخصّص به. فإذا ما قلنا: لا منعم إلا الله نكون قد قصرنا صفة الإنعام على الله تعالى وحده ونفيناها عن غيره؛ فكلمه (**منعم**) هي المقصور، ولفظ الجلالة (**الله**) هو المقصور عليه. فاصطلاح التخصيص يتمّ تداوله في بيئة المناطقة ليدلّ عل إلحاق صفة ما بطرف معيّن فتغذوا لازمة له.

– تفريع تقسيم القصر باعتبارات منطقية متعدّدة نوردها على التفصيل الآتي:

أ)– باعتبار طرفيه: وقسّمه البلاغيون المتأخّرون إلى **قصر صفة على موصوف**، مثل:

وما نَالَ المُنَى فِي الناسِ إلاَّ غَبِيُّ القَوْمِ أوْ فَطِنٌ تَغَابَى

فالمقصور في البيت (نال المنى)، والمقصور عليه (غبي القوم...)، فهو من قصر الصفة على الموصوف، إذ قصر صفة (نيل المنى) على كونها ملازمة لـ (غبيّ القوم) أو لـ (فطن تغابى). **وقصر موصوف على صفة**، مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم:"**إِنْما بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكارِمَ الأَخْلاَقِ**"[38].

ب)–باعتبار الحقيقة والواقع، وقسّموه إلى: حقيقي مثل: (**وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الغَيْب لاَ يَعْلَمُهَا إلاَّ هُوَ**) – الأنعام 59. وإضافي، مثل: (**مَا الْمَسِيحُ اِبْنُ مَرْيَمَ إلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الْرُّسُل**) – المائدة 75 وادّعائي يجنح من خلاله المتكلّم إلى المبالغة وتعظيم الشيء[39].

ج)– باعتبار المخاطَب (المتلقي) وقسّموه إلى:

ج– 1– قصر إفراد: إذا اعتقد المخاطب الشركة في الحكم بين المقصور عليه وغيره، فقد يعتقد المخاطب مثلاً أن كلاً من علي ومحمود قد سافر لأداء مناسك العمرة، وأردت نفي اشتراكهما معًا في السفر، وأن تقصره على محمود وحده، فنقول (**ما سافر إلا محمود إلى البقاع المقدسة**) فنكون قد أفردنا محمودًا بهذه الصفة.

ج– 2 – قصر قلب: إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم، يأتي القصر لقلب اعتقاده، كمن اعتقد أنك طبيب وأنت في الحقيقة مدرّس، وتريد أن تقلب له اعتقاده، فنقول (**إنما أنا أستاذ**)؛ أي لست طبيبًا، ومنه قول الشاعر: **ما مُتَعي في لَعِبٍ ولَهْوٍ ولكنْ في كتابٍ أُجالِسُ سُطورَه**

ج – 3 – قصر تعيين: ويخاطَب به المتردّد الشاكّ، فإذا كان المخاطَب متردِّدًا في الحكم بين المقصور عليه وغيره فيأتي القصر هنا لنزع الشكّ، وتحديد من ينبغي أن يقصر عليه الحكم، نحو: (**ما الناجحة بتفوق إلا سعاذ**)، وذلك ردًا على من شكَّ في معرفة الناجحة بتفوق أهي خديجة أم سعاد مثلا[40]. ويمكن تمثيل ذلك بالمخطّط البياني الآتي:

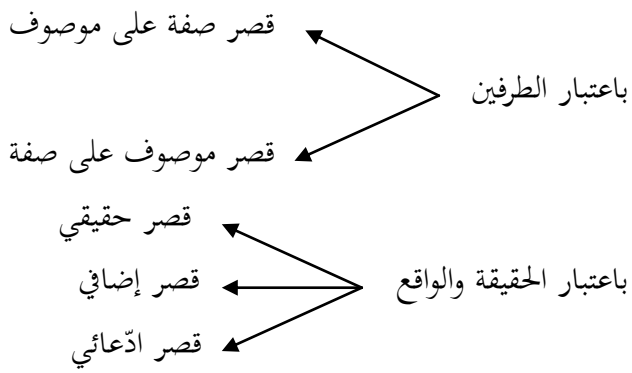

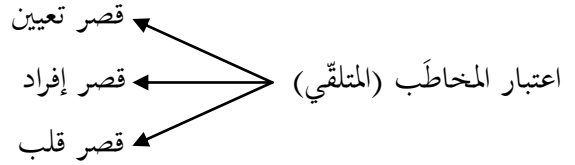

فجميع تلك التقسيمات[41] ذات ملمح منطقي، واصطنعوا لها تلك المصطلحات لتغدوا معايير وقوالب منطقية تقنّن استخدام أسلوب القصر حسب مقتضى الحال والقرائن والسياق، وإن كان ذلك على حساب الشواهد الأدبيّة التي طالها شُحّ ملحوظ قلّص من دور الذوق الفنّي في تحسّس المناحي الجمالية في التراكيب والنصوص الأدبية، فغلب على تحليل القصر لغة مستقاة من المنطق، وذلك لدواع تداولية رسّختها إجراءات الحصر والتفريع.

9.خاتمة:

وبعد الوقوف على أهم مظاهر تأثير التوجيه المنطقي في البلاغة عموما، ومباحث علم المعاني على وجه التحديد، ننتهي إلى سؤال منهجي يقتضيه سباق البحث مفاده: هل ذلك التأثير؛ وإن شئت هل ذلك التكامل أحادي الجانب أفاد البلاغة، أم تراه أنه أضرّ بها وجنى عليها؟

الواقع أن تأثر البلاغة بالفلسفة قد أفادها في بعض المناحي، أفادها من حيث العناية الفائقة التي أولاها المتكلمون لها إذ أمدّوها بوضع المصطلحات أثناء نشأتها ونموّها، ممّا عجّل باتساع أبحاثها وظهور أبوابها واستقلال علومها. ولكنه في المقابل أضرّ بها حينما ضيّق ميدانها وجعل أبحاثها –كما يقول بعض الباحثين– لا تتعدّى دائرة الجملة التي رأوها نظيرة القضيّة[42]. وهذا واضح في علومها، فالبحث في علم المعاني إنما هو بحث في طرفي الجملة – المسند والمسند إليه – وتوابعها، وكذلك البحث في البيان. فهو لا يتجاوز دائرة الجملة أو بعض الجمل التي تُنَزَّل منزلة الجملة الواحدة كما في التشبيه المركّب وكذلك المجاز.

وكذلك أضرّ التأثير المنطقيّ بالبحث البلاغي لما جعله ينفصل عن النقد، ويتوخّى المنهج التقريري، ووجه الضرر هنا أن البلاغة أصبحت تعليمية معيارية ترمي بقواعدها المقنَّنة إلى انحسار روح الإبداع، وهو أمر له ضرره الوخيم على الأدب، لأنه يتنافى وانعتاق الإبداع وحرية الابتكار، فمن يلتزم بأصول المنهج العقلي التقريري لا يصدر غالبا عن طبعه ولا ينتج أدبا أصيلا مرموقا يتوهّج بالفنّ الخالص.

ننتهي إذن من خلال تحسّس التوجيه المنطقي الذي اكتنف دراسة الأساليب العربية لدى المتكلّمين أن علم المعاني اشتمل في طيّاته على ملامح المنطق لما راح يتوسّل بمقولاته وآلياته، فهذا العلم يُمَكّن من الوقوف لدى خواصّ التراكيب العربية التي يقتدر بها المتكَلّم على تطبيق الكلام على مقتضى الحال، ومن هذا الباب عرف البحث الأسلوبي العربي أصوله النظرية والتطبيقية.

وذلك ما استخلصناه إذن من خلال الوقوف عند نماذج من علم المعاني كالحذف وبعض أغراضه البلاغية، والاستفهام وطبيعة أدواته التي تتراوح معانيها ما بين التصديق والتصوّر، والقصر الذي شُقّقَت له أقسام متعدّدة باعتبارات مختلفة ساقوا لها مصطلحات المناطقة كالحقيقة والإضافة والادعاء والقلب والتعيين والإفراد.

ولا ينبغي ختاما أن يعضل التوجيه المنطقي البعد الجمالي التأثيري للبلاغة العربية عموما ومباحث علم المعاني خصوصا، التي قامت على أساس الذوق الفني، فمراعاة مقوّمات الأداء والبراعة الأسلوبية التي تعتور الكلام – على غرار العناصر البلاغية الأخرى البيانية والبديعية والإقناعية – تظلّ في النهاية الغاية التي لأجلها نقبل على الاستمتاع بسحر البلاغة والأدب.

10.قائمة المصادر والمراجع:

1- البحتري، الديوان، تح. حسن كامل الصيرفي، منشأة المعارف، القاهرة، ط.3، مج1، (د.ت).

2- ابن خلدون، المقدمة، تح. خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، ط.1، 2003.

3- خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تح. محمد شرف الدين ورفعت الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3 (د.ت).

4- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.1، 1984.

5- الخولي، أمين ، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة ط.1، 1961.

6- السكاكي، مفتاح العلوم، تح. غبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2000.

7- صليبا، جميل ، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ج 2.

8- العسكري، أبو هلال ، الصناعتين: الكتابة والشعر، تح. علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006.

9- غرة، محمد هيثم وفاغور، منيرة محمد، محاضرات في علم المعاني، منشوراكلية الآداب، ج.دمشق، 2002/2001.

10- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح. عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993.

11- القزويني، الخطيب ، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت.)

12- ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

13- مطلوب، أحمد، كامل حسن البصير، البلاغة والتطبيق، مطبوعات وزارة التعليم العالي العراقية، بغداد، 1999.

14- مطلوب، أحمد، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العراقي، بغداد 1983، ج3.

15- مندور، محمد ، النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والمشر، القاهرة، 1996.

16- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط.3، 1999.

11.قائمة الإحالات:

1 – ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط.3، 1999، مادة (عنا).

2 – السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2 / 1987، ص 161.

3 – الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 15.

4 – عبد الرحمن الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ص 107.

5 – محمد هيثم غرة ومنيرة محمد فاغور، محاضرات في علم المعاني، منشوراكلية الآداب، ج.دمشق، 2002/2001، ص 43.

6 – معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العراقي، 1983، ج3، ص 277.

7 – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح. عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص 179.

8 – الصحاح، مادة نطق، ج4، ص1559.

9 – لسان العرب، مادة نطق، ج10، ض354.

10– جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ج 2، ص 428.

11 – ابن سينا، النجاة، ص 3.

12 – الفارابي، إحصاء العلوم، ص 104.

13 – ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تح. محمد شرف الدين ورفعت الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، ص1862.

14 – علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تح. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.1، 1405هـ، ص301.

15 – ابن خلدون، المقدمة، تح. خليل شحاذة، دار الفكر، بيروت، ط.1، 2003، ص 486.

16– المرجع نفسه، ج2، ص 429.

17 – حاجي خليفة، كشف الظنون، ج3، ص1862.

18– ماهر عبد القادر محمد علي، المنطق ومناهج البحث دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص15.

19– ينظر: أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص147.

20 – المرجع نفسه، ص 149.

21 – السكاكي، مفتاح العلوم، تح. غبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 2000، ص 543.

22 – أبو هلال العسكري، الصناعتين: الكتابة والشعر، تح. علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006، ص15

23 – ينظر: أحمد مطلوب، كامل حسن البصير، البلاغة والتطبيق، مطبوعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، بغداد، 1999.ص 30، 31.

24 – ينظر: المرجع نفسه، ص32، 33، 34.

25 – ينظر: محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، دار نهضة مصر للطباعة والمشر، القاهرة، 1996، ص 320.

26 – ديوان البحتري، تح. حسن كامل الصيرفي، منشأة المعارف، القاهرة، ط.3، مج1، ص 209.

27– السكاكي، مفتاح العلوم، ص306

28 – المرجع نفسه، ص 81.

29 – الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 38.

30 – رجاء عيد، فلسفة البلاغة، ص 81.

31– محمد غرة ومنيرة فاغور، محاضرات في علم المعاني، منشورات كلية الآداب بجامعة دمشق، 2002/ 2003، ص94.

32 – جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص 281.

33– محمد غرة ومنيرة فاغور، المرجع السابق، ص 94.

34 – جميل صليبا، المرجع السابق، ص 277.

35– محمد غرة ومنيرة فاغور، المرجع السابق، ص95.

36– نقلا عن: أبي هلال العسكري، الصناعتين، ص 167، وينظر أيضا: المفضّل الضبّي، المفضّليات ج2/ ص 92.

37 – للتوسّع في أغراض الاستفهام ينظر: أحمد مطلوب، كامل حسن البصير، البلاغة والتطبيق، ص 131 وما بعدها، ومحمد غرة ومنيرة فاغور، المرجع السابق، ص 99 وما بعدها.

38 – محمد غرة ومنيرة فاغور، محاضرات في علم المعاني، ص 206، 207.

39 – المرجع نفسه، ص 208، 209، 210

40 – المرجع نفسه، ص 211، 212.

41 – للتوسع في تقسيمات القصر، يراجع: السكاكي، مفتاح العلوم، ص400 وما بعدها، وأحمد مطلوب، كامل حسن البصير، البلاغة والتطبيق، ص 170 وما بعدها.

42– أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة ط.1، 1961، 165–166.